

المحاسبة الاجتماعية: مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي

دراسة لعينة من الشركات في اقليم كردستان

د. ساكار ظاهر عمر امين

م. هيمن محمد عزيز

الجامعة التقنية الشمالية - المعهد التقني

جامعة السلیمانیة - كلية التجارة

م. يعقوب أحمد حمه سعيد

جامعة السلیمانیة - كلية إدارة والاقتصاد

المستخلص

يتناول هذا البحث المحاسبة المسؤولة الاجتماعية، مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي في الشركات العاملة في إقليم كردستان، ويهدف هذا البحث إلى قياس ادراك إدارة الشركات في إقليم كردستان لمفهوم المسؤولية الاجتماعية و إظهار حاجة الشركات في إقليم كردستان لتطبيق مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكذلك محاولة إبراز دور المدقق الخارجي في معالجة مصادر التلوث والنفائات وتنفيذ الإجراءات الوقائية للحد منها. ولتحقيق ذلك تم تصميم استمارة استبيان تتضمن (٣٠) سؤالاً وزعت على كل من (المدير العام، رؤوساء الأقسام وتحديداً رؤوساء الأقسام المحاسبي والتدقيقي) وقد تم تحليل نتائج البحث باستخدام برنامج (SPSS 22.0) من خلال الأساليب الإحصائية و تحليل الانحدار.

توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها: لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها الشركة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على الشركة تعويض المجتمع عما يستنفذه منها. وكذلك يساهم التدقيق الاجتماعي في عملية العقلنة الإدارية وفي قيادة المنظمات بالتنسيق مع الأهداف الاستراتيجية لها. وانتهى البحث بمجموعة من المقترحات في مقدمتها على الشركات تعويض المجتمع عن الموارد الطبيعية التي تستنفذها الشركة لكون ملكية هذه الموارد للمجتمع، و وضع نظام للمحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار التي تسببها الشركة نتيجة مزاوله نشاطها.

يتكون البحث من خمسة مباحث رئيسة يتكون المبحث الأول من منهجية البحث ودرسات السابقة أما المبحث الثاني ركز على الإطار المفاهيمي للمحاسبة الاجتماعية والمبحث الثالث يتكون من مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي والمبحث الرابع تخص بالجانب التطبيقي بينما المبحث الخامس والأخير اختص الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة المسؤولة الاجتماعية، التدقيق الاجتماعي، البيئة، إقليم كردستان.

Abstract

This study examines social responsibility accounting, as an introduction to social auditing in firms operating in the Kurdistan Region-Iraq. This study aims to measure the perception of firms' management in the Region towards social responsibility concept and to demonstrate the need for companies in the Region to implement the concept of social responsibility accounting. Moreover, the study attempts to highlight the potential of the external auditor in addressing the sources of pollution and waste and implementing preventive actions with their regard. In order to achieve the objectives, a questionnaire form, consists of 30 questions, was constructed and distributed to the targeted respondents including general managers, heads of segments, specifically the accounting and auditing units). The collected data were analyzed using (SPSS 22.0) through statistical methods and regression analysis.

The findings of the study show that the general economic resources that companies consume in its operational activity, such as water and air, are not free goods, but rather economic and social resources. Furthermore, companies need to compensate society for what they consume from these resources. Social audit also contributes to the management's rationalization processes and the organization leadership in coordination with its strategic goals. The study, therefore, recommends companies to compensate society for the natural resources that they consume because the ownership of these resources is society as whole. Additionally, companies need to set up a system to preserve the environment and protect it from damages caused by their operational activities.

Keywords: Social Responsibility Accounting, Social Auditing, Environment, Kurdistan Region.

المقدمة:

إن فكرة محاسبة المسؤولية الاجتماعية حديثة العهد تقريباً، فقد تواجدت بتواجد الإنسان الذي يكلف بأداء عمل معين ثم تتم محاسبته على نتيجة أداء هذا العمل، بالرغم من هذا القدم، فإن محاسبة المسؤولية كأسلوب محاسبي حديثة العهد في الفكر المحاسبي. ومما لا شك فيه أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت في عالمنا الحالي بالغة الأهمية، ولا يخفى أثرها الفعال على الشركات والمجتمع بأكمله، حيث أنها قادرة على إحداث تغيير في الفكر المحاسبي إذا ما استخدمت بفعالية، لأنها تساهم في تغيير نمط الحياة والبيئة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع .

فالمحاسبة الاجتماعية ذات أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التطور الاقتصادي، والذي تلعب فيه الشركات الخاصة دوراً كبيراً ومؤثراً، بما يستتبعه ذلك من ضرورة مراقبة هذا المفهوم وتقويمه و محاولة التمعن بالتطورات في هذه الدول والتنظيمات الدولية. ولعل هذا الموضوع يزداد أهمية في إقليم كوردستان، نظراً لازدياد دور الشركات في تعزيز الاقتصاد في الاقليم، بما يمثله ذلك من ضرورة متابعة أداء تلك الشركات، والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن على النحو الذي يحقق احتياجات المجتمع بالصورة المثلى، وذلك عن طريق توظيف الكفاءات والموارد و تقديم الحوافز تؤكد معظم المصادر ان الوصول الى تعريف دقيق متفق عليه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وبالتالي لمهمة المسؤولية الاجتماعية مهمة عملية صعبة، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات مركز اهتمام في المجتمعات المتقدمة لا سيما في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات ووجود جمعيات حماية

المستهلك واتحادات العمال والتشريعات الحكومية التي تدعو الى تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية الامر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطا متقدما فيها على صعيد الدراسات والنقاشات والممارسات. لذلك فان التقرير عن نتائج الاداء الاجتماعي لشركة يعتبر احد التقارير المستخدمة لبيان مدى وفاء تلك الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية. حيث جاء هذا البحث للتعرف على مدى تطبيق الشركات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي فيها.

المبحث الاول / منهجية البحث ودراسات السابقة

• منهجية البحث

تعد منهجية البحث الخطوة الأولى التي توضح المسار العلمي الذي اختارها الباحثون والتي سيتم من خلالها تناول مشكلة البحث وتحديد أهميتها وأهدافها وفرضيتها.

أولاً: مشكلة البحث: تتناول مشكلة البحث جانبين مهمين:

١. عدم قيام الشركات في اقليم كردستان بتوفير معلومات عن المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات والمرتبطة بمجالات الموارد البشرية، البيئية، المجتمع المحلي، المستهلكين للمنتوج، من خلال القوائم المالية والكشوفات التحليلية، حيث أن توفير مثل هذه المعلومات الاجتماعية سيحقق فائدة وخدمة للعديد من الأطراف المستفيدة سواء الحكومة، الدائنون، المقرضون، المصارف، الزبائن، وآخرون.

٢. عدم استجابة إدارة الشركات لما يبيده مدقق الخارجي من ملاحظات تتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية. ومن خلال التمعن بهذين الجانبين نجد أن التطورات الحديثة تلقي بظلالها على واجبات المدقق الخارجي وان يكون هذا المدقق ذو دور فاعل في تشخيص دور الشركات في المجتمع ومدى استجابتها لخدمة المجتمع.

ثانياً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الآتي:

- ١- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات.
- ٢- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات في إقليم كردستان سوف يساهم بتحسين مستوى الرفاهية والحد من المشكلات الاجتماعية والإقتصادية كالبطالة والفقير والتلوث البيئي.
- ٣- أهمية دور المدقق الخارجي في إظهار فاعلية المسؤولية الاجتماعية لشركات الأعمال محل التدقيق حيث يعتمد منهج تحليل التكلفة والعائد لقياس مستوى النشاط الشركات عينة البحث في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: أهداف البحث: يسعى البحث إلى جملة من الأهداف وكالاتي:

- ١- قياس ادراك ادارات الشركات في إقليم كردستان لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- إظهار حاجة الشركات في إقليم كردستان لتطبيق مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- ٣- محاولة إبراز دور المدقق الخارجي في معالجة مصادر التلوث والنفايات وتنفيذ الإجراءات الوقائية للحد منها.

رابعاً: فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- ١- هناك تأثيرات معنوية ذات دلالة إحصائية للمحاسبة الإجتماعية على التدقيق الإجتماعي والجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية.
- ٢- ليس هناك تأثيرات معنوية ذات دلالة إحصائية للمحاسبة الإجتماعية على التدقيق الإجتماعي والجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية.

خامساً: منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الاطار النظري للبحث وذلك من خلال الاستعانة بالاطارح والرسائل الجامعية العربية والاجنبية والدوريات وشبكات الانترنت وتم كذلك الاعتماد على منهج التحليلي في الجانب التطبيقي والتي تم على مجموعة من الشركات في اقليم كوردستان.

سادساً: خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى اربعة مباحث وكالاتي:

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الاجتماعية.

المبحث الثالث: مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي (الجانب العملي):

١. استمارة الاستبانة.

٢. تحليل البيانات واثبات الفرضيات.

• دراسات السابقة:

هناك عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة التي تمكن الباحثون من الإطلاع عليها، التي تناولت موضوعات ذات صلة بموضوع البحث.

أولاً: دراسة (الزبياري، ٢٠٠٦) المتعلقة بـ (الاطار الاجرائي المقترح لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية) وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المسؤوليات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ومجالاتها وطرق قياسها وأساليب الإفصاح عنها في القوائم المالية والكشوفات التحليلية جنباً إلى جنب المعلومات المحاسبية ذات الطابع الاقتصادي للتعريف بأن الوحدة الاقتصادية تمارس دوراً كبيراً في خدمة المجتمع والبيئة والمستهلكين والموارد البشرية العاملة فضلاً عن ممارسة نشاطها التشغيلي الاعتيادي. وتم التوصلت هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات أبرزها استمرار الحكم على كفاية أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مقياس اقتصادي، وعدم استخدام مقياس اجتماعي يمثل دالة المساهمات العامة، البيئة، المنتج، الموارد البشرية.

ثانیاً: دراسة (Stancu and Baleanu , 2010)

A case study of Romania's Top 100 companies African, Representing corporate social (Chelcea Management Business of Journal " دراسة حالة في رومانيا أفضل 100 شركة أفريقية في إدارة الأعمال " هدفت الدراسة التعرف على المسؤولية الاجتماعية للشركات. دراسة حالة في رومانيا أفضل 100 شركة في رومانيا استخدم الباحث الاستبانة لجمع المعلومات كما استخدم الباحث منهج الوصفي لتحليل المعلومات، أظهرت نتائج الدراسة ان المسؤولية الاجتماعية تعتبر ميزة تنافسية وأظهرت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على أهداف أصحاب المصلحة وأظهرت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية لدى بعض الشركات كانت ضعيفة وأظهرت نتائج الدراسة أن تحقيق المسؤولية الاجتماعية غير مكلف وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام المسؤولية الاجتماعية يقلص تكاليف التشغيل، وتحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات وسمعتها، وزيادة المبيعات، وإخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والتنوعية.

ثالثاً: دراسة (Brammer, Jackson & Matten, 2012)

Corporate Social Responsibility and Institutional theory: New Perspectives on Private Governance " Socio- Review Economic هدفت الدراسة التعرف على المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاصة تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الشركات في بريطانيا كما استخدم الباحث منهج الوصفي لتحليل المعلومات وأظهرت نتائج الدراسة أهمية تحمل الشركات مسؤوليتها الاجتماعية حول الازمة الاقتصادية الحالية من خلال تنمية دور الشركات في مجتمعاتها وأظهرت نتائج الدراسة أهمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تظهر من خلال التعاون الاجتماعي والمادي في الاسواق الحرة.

رابعاً: دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٦) المتعلقة بعنوان ب- (مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية) تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم. وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة لتحقيق أهدافها وفر ضيائها. وقد أظهرت الدراسة أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة وكذلك خدمة المجتمع المحلي. ومن أبرز توصيات الدراسة أن تقوم الدولة بتحفيز الشركات الصناعية التي تفصح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية مثل إعفائها من الضرائب وغيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية.

خامساً: دراسة (العذاري، ٢٠١٧) المتعلقة بعنوان ب- (الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية واثرها على أداء الشركات) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نوع العلاقة بين الأنشطة الخاصة بحماية البيئة وأداء الشركات في الأجل القصير والطويل، وكذلك دراسة نوع العلاقة بين جودة المنتجات الشركة وأدائها حالياً و مستقبلياً. وتم التوصلت هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها: على الجمعيات العلمية المحاسبية والمنظمات المهنية اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها إلا أن الإفصاح لم يتلق الاهتمام المطلوب.

من خلال الاستعراض السابق لبعض الدراسات العربية والاجنبية، يمكن القول:

أولاً: استفاد الباحثون من الدراسات السابقة في جوانب عدة يمكن إيجازها فيما يأتي:

١. الاستفادة من الإطار النظري في صياغة موضوع البحث فيما يتعلق بموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
 ٢. التعرف إلى الأدوات البحثية وكيفية إعدادها وبنائها، وعرضها للجان المحكمين للتأكد من صدقها.
 ٣. الاستفادة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
 ٤. دراسة النتائج وتوصياتها ومقترحاتها والاستفادة منها في مقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.
- ثانياً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو قيامه بتحليل المحاسبة الاجتماعية كمدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي، وإلقاء الضوء على المدقق الخارجي في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني / الإطار المفاهيمي للمحاسبة الاجتماعية

تمهيد

ينظر للمحاسبة اليوم على أنها علم اجتماعي لما يحتويه هذا العلم من معلومات تمتد في خدمتها إلى كل أطراف المجتمع. وقد تطورت المحاسبة في ظل تطور احتياجات المجتمع خلال حقبة طويلة من الزمن.

أولاً: مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هي واحدة من المشاكل الاخلاقية والمعنوية الرئيسية التي تحيط صنع القرارات والسلوك، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم غير محدد، بشكل عام، فهو يشير إلى التزامات الشركات تجاه المجتمع، وبشكل أكثر تحديداً، يشير إلى التزامات أصحاب المصلحة، خاصةً المؤثرين في السياسات والممارسات الشركة، وتختلف وجهات النظر التي تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما أن الشركات والأفراد يمكن أن تغيير تفسيراتها أيضاً للمسؤولية الاجتماعية للشركات. (أبو هريبد، ٢٠١٧: ١٥)

المسؤولية الاجتماعية بأنها إلزام الشركة تجاه المجتمع العاملة به، وأن هذه الالتزامات تتسع بإتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم.

كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها طريقة تنظر فيها الشركات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمتها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى. (الحسن، ٢٠١٤: ٨)

كما يعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها استجابة إدارة الشركات إلى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة للربح إلى الثروة الاقتصادية. (رفيقة، ٢٠١٣: ٣)

ثانياً: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات مفهوماً حديثاً نسبياً في الفكرة المحاسبي. وقد أوضحت العديد من الكتابات تأثير النسق المحاسبية على مر الزمن بالتغيرات البيئية التي تواجه الشركة والتي هي محصلة

للظروف والأحداث المحيطة به والمؤثرة فيه. ويعتقد البعض أن التطورات في الفكر المحاسبي والتطبيق العملي ارتبطت أساساً ببيئة الشركة في جانبيين. فمن ناحية تأثر النظام المحاسبي من حيث أساليب التسجيل والقياس استجابة للمتغيرات البيئية، ومن ناحية الأخرى فقد استجابت العمليات المحاسبية الخاصة بتجميع وتوصيل المعلومات لهذه المتغيرات. (بدوي، ٢٠٠٠: ٢١)

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، بل جاءت كنتيجة طبيعية لها، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال من جهة ثانية. (نور، ٢٠٠٠: ١٩٨)

عرف (سلامة) المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها " هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للشركات. (سلامة، ١٩٩٩: ١٧)

أما تعريف معهد المحاسبة الاجتماعية والاخلاقية فهو أن المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية تهتم بالمعرفة حول تأثير الشركة ما على المجتمع وكذلك حول علاقة مع كل أصحاب المصالح وهم كل المجموعات التي تؤثر أو تتأثر بنشاطات الشركة. (الفداع، ٢٠٠٨: ٢٦٤)

ثالثاً: أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

أن المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينات من القرن الماضي قد نالت اهتماماً تجريبياً ملحوظاً ولاقت انتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينيات وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل من برامج البحث العلمي. أما المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها الجينية أيضاً من السبعينيات، وقد استمر البحث بها بطيئاً، إلى أن لاقت انبعثاً وولادة جديدة خلال التسعينيات، إذ عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينيات. (حنان، ٢٠٠٣: ٢٤٧)

ويرى (النعيمات وحسين، ٢٠١١: ٣١٥) أن قيام الشركات في مجتمع ما بالدور المطلوب منها بيئياً واجتماعياً سوف يكون له اثر ايجابي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على ذلك المجتمع، ونرى أن الاتفاق البيئي والاجتماعي للمنشأة سوف يعود بالنفع على ثلاثة أطراف بشكل رئيسي، سواء أكان ذلك في المدى القصير أو في المدى الطويل، وهي :

- الفرد كعنصر بشري.
- المجتمع المحيط والدولة بصفة عامة
- المساهمون

بحيث ينتفع الفرد والمجتمع المحيط والدولة بصفة من ذلك الإنفاق، وهذا يؤدي إلى زيادة المنفعة الاقتصادية للشركة، والتي عندما تجد نفسها قد استفادت من الإنفاق البيئي والاجتماعي تكون أكثر حرصاً على ذلك الإنفاق في الفترات المقبلة.

ويرى الباحثون أن المحاسبة الإجتماعية ضرورية في حماية الأفراد وكسب رضاهم من خلال طرح منتجات صديقة للبيئة والتي من شأنها من تقليل التلوث البيئي بالتالي كسب رضا الافراد العاملين والمستهلكين على حدٍ سواء.

رابعاً: اهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الآتي:

١. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للشركة: بحيث لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للشركة، وإنما تتضمن عناصر التكاليف الخارجية (الإجتماعية) التي لها تأثير على فئات المجتمع، ويتبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لشركات الأعمال ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.
 ٢. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة ولها تأثير إجتماعي: مثل تعليم وصحة العاملين، تلوث البيئة، استهلاك الموارد، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الاداء الاجتماعي للشركة، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي. (عبدالعزيز، ٢٠١٦: ١١٤)
 ٣. تقييم الأداء الاجتماعي للشركة: وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجيات الشركة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح الشركة بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة الأخرى، ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي. (زكريا، ٢٠١٥: ٤٥)
 ٤. توفير المعلومات المتعلقة بأهداف وسياسات مناسبة لكل أفراد المجتمع: وهذا الهدف يعبر عن ضرورة وجود نظام سليم للمعلومات يعبر عن اهداف الشركة. (الزبياري، ٢٠٠٦: ٣٦)
- خامساً: الفروض الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**
- حدد بعض الكتاب الفروض الأساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، إذ يقوم النظام على أربعة فروض كالآتي: (اللؤلؤ، ٢٠٠٩: ٤٧)
١. إن على الشركة إلتزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وهو يقبل تحمل هذه الإلتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.
 ٢. تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
 ٣. لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفذها الشركة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على الشركة تعويض المجتمع عما يستنفذه منها.
 ٤. للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ الشركة لمسؤولياتها تجاهه، وذلك ضمن الاسس والمبادئ المتعارف عليها للافصاح المحاسبي.

سادساً: أبعاد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

حددت بعض الأبحاث العلمية أبعاد محاسبة المسؤولية الاجتماعية بما يأتي: (رحماني، ٢٠١٤: ٩)

١. البعد الاقتصادي: يستند إلى مبادئ المنافسة وتطور التكنولوجيا حيث على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب عن تؤخذ في إطار احترام المنافسة العادلة والحررة والاستفادة النامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضرراً بالمجتمع والبيئة، وإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤولية تحقق الشركة الفوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات اصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.

٢. البعد الاجتماعي (الخيرى): لا بد للشركة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل في و تحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، ويعد النمط الإداري الذي تعمل فيه الشركة حاسماً، إذ أن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود الشركة نفسها.

٣. البعد البيئي: لا بد للشركة إن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الإنبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.

٤. البعد القانوني: يعني أيضاً أن الشركة سوف تلتزم بقوانين المجتمع بتشريعاته، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد على أساس الجنس والعرق والدين واللغة. (أحمد وآخرون، ٢٠١٨: ١١٥).

٥. البعد الديني: إن سنة الله في خلق الإنسان تدل على المنهج الواجب إتباعه في الحياة، لم يترك الإنسان لتحقيق الخلافة في الأرض بدون مساءلة أو مراجعة أو تدقيق. كما أن الرسائل السماوية في جوهرها لا تعدو أن تكون عملية تدقيق ومراجعة بشرية، والرسول ما هم إلا مراجعون ومدققون لفحص أعمال البشر والحكم عليها وفقاً لمعايير إلهية مع توجيههم إلى إتباع المنهج الإلهي الصحيح. (سكالك، ٢٠١١: ٢١٠)

وفي ضوء ما تقدم من المبحث الثاني يمكن تلخيص بما يأتي:

على منظمة الأعمال أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تقليص التلوث وتحقيق التنمية الإقتصادية، وأما أن رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم والاستقرار النفسي سيجعل منهم أثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الأمن الصناعي لهم. ولا ننسى هنا أن توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية لهم ولعوائلهم تخلق عندهم الثقة والانتماء ونكران الذات تجاه المنظمة.

المبحث الثالث / مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي

تمهيد

يعد التدقيق الاجتماعي الوسيلة الأساسية التي تقود المدقق الاجتماعي الى وضع تشخيص كامل حولة الوضعية الاجتماعية للشركة، من خلال مراجعة ومعرفة ما إذا كان هناك إختلافات بين الوضعية الحالية للشركة والقرارات والإجراءات المتخذة مسبقاً.

أولاً: مفهوم التدقيق الاجتماعي:

تطلق على التدقيق الاجتماعي عدة التسميات، فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية، والتدقيق الاجتماعي الذي يعد الأكثر استعمالاً، إختلاف تسميات يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن البعض الآخر يرجعه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الاجتماعي على باقي مجالات التدقيق.

(www.arabinternalauditors.com)

حسب P.candau يعتبر التدقيق عملية مستمرة ودائمة لمعاينة الوضعيات داخل الشركة للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف باستعمال منهجية وتشخيص عام للشركة بتقديم التوصيات لتصحيح الوضعيات المشخصة ويعرف على أنه " ذلك المسعى الموضوعي والاستقرائي من خلال الملاحظة، التحليل، التقييم، وتقديم التوصيات بالاعتماد على منهجية وباستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف بالمقارنة مع المرجعيات المحددة بوضوح، ومثله مثل التدقيق المالي والمحاسبي يحاول أن يعرف ما مدى إمكانية الشركة في التحكم في المشكلات الاجتماعية". (www.arabinternalauditors.com)

ويعرف أيضاً التدقيق الاجتماعي هو محور استراتيجي متزايد لمساعدة جميع أصحاب المصلحة لتطوير "أفضل الممارسات" لإدارة الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية. (2: peretti,2009)

وقد عرف التدقيق الاجتماعي أيضاً على أنه عملية فحص منظمة أو عملية جمع أدلة والقرائن بصورة منتظمة لتقييم الأداء الاجتماعي للشركة ممثلاً في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى كفاية وملاءمة الإفصاح في تقارير الاجتماعية في التعبير عن التزام المنظمة بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، ومدى فعالية أداء الشركة لهذه المسؤوليات في ضوء المعايير المعتمدة والمقبولة، ثم التقرير عن ذلك للأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات. (الحايك وآخرون، ٢٠١٥: ٢٣٨)

ثانياً: أهداف التدقيق الاجتماعي:

يهدف التدقيق الاجتماعي على مستوى الشركة بصفته وسيلة منهجية لتحسين أداء الموارد البشرية إلى القيام بدراسة وقائية وعلاجية لأوضاع آنية وتحقيق ما يأتي: (سالم، ٢٠١٦: ٢٤) و (www.infotechaccountants.com)

١. توفير المعلومات اللازمة عن المناخ الاجتماعي وعلاقات العمل داخل الشركة و الإشراف الفعال وتوجيهه وتقييم الأداء العام للشركة.

۲. یسمح لإدارة الشركة بفهم سلوكات أفرادها وقياس أدائهم ومدى تأثيره على سياساتها وإعطاء الشركة فكرة شاملة عن مستوى أدائها وإنجازاتها من خلال تقرير منهجي عام وشامل على معطيات صحيحة و واضحة.
۳. یسمح للشركة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والإجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والإجتماعية والثقافية لنشاطها للإختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة. يمكن للشركة من التقرير عن أدائها وإنجازاتها الإجتماعية بطريقة مبنية على اثباتات موثقة بدلاً من ادعاءات لا أساس لها.

رابعاً: أهمية التدقيق الإجتماعي:

- في ظل تنامي العولمة يظهر التدقيق الإجتماعي كمحور ذو أهمية استراتيجية يسمح بمساعدة جميع الأطراف ذات المصلحة. تظهر أهمية التدقيق الإجتماعي في النقاط الآتية:
۱. في مجال الأمن: يهدف التدقيق الإجتماعي إلى تخفيض المخاطر الناتجة عن عدم احترام القوانين الداخلية والخارجية.
 ۲. في مجال نوعية المعلومات: التدقيق الاجتماعي يتحقق من أن القرارات تم اتخاذها بالاعتماد على المعلومات الصادقة.
 ۳. في مجال الفعالية: التدقيق الاجتماعي يفحص مدى التوصل إلى الأهداف المسطرة بالمقارنة مع ما تم تخطيطه.
 ۴. في مجال التحكم في التكاليف: يعمل المدقق على تحديد بؤر الاسراف والتبذير في استعمال الطاقة البشرية بشكل عقلاني والتقليل من التكاليف الخفية.
 ۵. في مجال تطوير الاختيارات الاستراتيجية: يساهم التدقيق الإجتماعي في عملية العقلنة الإدارية وفي نظام قيادة المنظمات بالتنسيق مع الأهداف الاستراتيجية لها.

خامساً: مهام ومسؤوليات المدقق الإجتماعي:

- يمكن عرض مسؤوليات المدقق الاجتماعي بما يأتي: (الهايك وآخرون، ۲۰۱۵: ۲۴۰)
۱. التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية والإجتماعية.
 ۲. توفير معلومات للإدارة عن الممارسات الإجتماعية والبيئة للشركة لكي تتمكن الإدارة من الوفاء بمسؤوليتها واتخاذ القرارات المناسبة.
 ۳. الحكم على ما إذا كانت الشركة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الإجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت لتحقيقها.
 ۴. تصميم نظام للمحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار التي تسببها الشركة نتيجة مزاوله نشاطها.
 ۵. تقييم الممارسات الإجتماعية المتبعة من قبل الشركة والعمل على تطويرها باستمرار.
 ۶. التأكد من إن القرارات والممارسات الإجتماعية التي تتخذها الشركة تستند إلى حقائق.

٧. يجب على المدقق مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية مثل: (كرم، ٢٠١٢: ٢١)

أ. القوانين والأنظمة التي تفرض التزامات لتعويض التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية.

ب. القوانين المتعلقة برقابة التلوث أو تخفيض الانبعاث أو التخلص من النفايات.

سادساً: المسؤولية الاجتماعية للمدقق تجاه الطرف الثالث:

تفرض التطورات الجارية في عالم متغير ينحو إلى شفافية المعلومات مع اقتران ذلك بثورة معلوماتية في ظل أنظمة تكنولوجيا المعلومات أهمية خاصة على مدقق الحسابات حيث لم يعد الرأي التقليدي الذي يبيده المدقق كافياً وملائماً للإحاطة بمجريات العمل في الشركات الهادفة للربح. بل يتعدى ذلك إلى مراعاة احتياجات الأطراف المتعاملة وخاصة الطرف الثالث " المالكين والمساهمين والجمهور" وأن يتلافى في مسؤوليته الاجتماعية فجوة التوقعات التي يمكن تعريفها على أنها الفجوة بين فهم وتصورات الجمهور "مستخدمي القوائم المالية" وبين فهم و تصورات المدقق لعملية التدقيق والمسؤوليات المتعلقة به.

وبناءً على العرض السابق لفجوة التوقعات فإن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من المدقق ومن باب مسؤوليته الاجتماعية إن يقدم لهم النصائح فيما يتعلق باحتمال فشل أو تقصير الشركة تحت التدقيق وأن يكون محل ثقتهم عن منع إصدار القوائم المالية المضللة. كما تتجسد المسؤولية الاجتماعية للمدقق في هذا المجال أنه قد تستخدم القوائم المالية التي اعتمدها لمنظمة ما وأن هذه المنظمة حصلت بموجبها على فرض مصرفي على سبيل المثال وقد يتبين أن هذه القوائم في حقيقة الأمر لا تلبى الشروط المطلوبة فحينئذ سيقع المدقق تحت طائلة المسؤولية تجاه الطرف الثالث (البنك).

وبناءً على ما تقدم فإن المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث يمكن ربطها بثلاث مفاهيم رئيسية: (الشرع، ٢٠٠٩: ٢٩٨)

١. مفهوم المصلحة العامة: إذ يقتضي الأمر أن يراعي المدقق المصلحة العامة للجمهور الذي سيعتمد على اتخاذ قراراته على البيانات المالية المدققة ومن ثم جعله مسؤولاً عن أي ضرر مادي يلحق بالغير من جراء أي تقصير أو إهمال مهني.

٢. مفهوم الردع: ويعني ذلك تقصير المدقق سلفاً بطبيعة الجزاءات التي ستطبق عليه لمصلحة الغير المتضرر بسبب أي إهمال أو تقصير يقع فيه خلال عملية التدقيق. لذا يعطي ذلك حافزاً للمدقق في مجال عمله ومراعاة حقوق الغير.

٣. مفهوم العدالة والمساواة أمام القانون المطبق على المهنة الأخرى: وفقاً لهذا المفهوم أن يسري على المدقق تجاه من يعتمدون على خدماته ما يسري على المهنيين الآخرين كالأطباء والمحامين تجاه المستفيدين من خدماتهم وذلك في حالة وجود أضرار مادية تحلق بهم.

سابعاً: المسؤولة الإجماعية كمنطلق لتطوير التدقيق الداخلي إلى تدقيق اجتماعي:

بيئت العديد من الدراسات أن الشركات الناجحة أدركت أن تحديد مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي في مجال التقارير المالية والالتزام بالتشريعات والانظمة القانونية هو مدخل أصبح قديماً، ومن ثم فقد وسعت هذه الشركات نطاق التدقيق الداخلي ليشمل تدقيق العمليات الاجتماعية، وتدقيق الاستشارات، واقتراحات التحسينات في جميع العمليات في الشركات كوسائل لزيادة العائد (jonathan et al,1999).

ويرى (forrest) أن التطورات في التدقيق الداخلي ترتبط بعوامل مختلفة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، مركزاً بدراسته على التطورات الاجتماعية، وذلك باعتبار أن عملية التدقيق هي عملية بناء اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به. ويرى (الحايك وآخرون) في هذا المجال أن العمل الاجتماعي له دور كبير ومؤثر في أحداث التطورات في التدقيق الداخلي من المستوى التقليدي الذي يهتم بالتدقيق المالي إلى المستوى الحديث الذي يهتم بالتدقيق الاجتماعي. وأن تقييم كفاءة الأداء الاجتماعي أصبح هدفاً يسعى إليه المهتمون بأمر الشركة. أن ضرورة قياس الأداء والأنشطة الاجتماعية في الشركات وإعداد التقارير الاجتماعية اللازمة، كان الحافز لإيجاد وسيلة لتقييم ذلك الأداء وفحص تلك الأنشطة. وعليه يمكن القول أن ظهور المحاسبة الاجتماعية وتطورها أدى إلى ظهور مفهوم جديد للتدقيق أطلق عليه التدقيق الاجتماعي. (forrest,1999)

يمكن تلخيص المبحث الثالث بما يأتي

أصبح التدقيق الاجتماعي ضرورة ملحة وأنية لكونه مرتبطاً بحياة الأفراد، حيث التوجه العام هو التقليل من الأضرار التي تسببها الشركات وأصبح لدى الأفراد التوعية الكافية لمعرفة الشركات الملتزمة بقوانين البيئة، من خلال التدقيق الاجتماعي يمكن معرفة العلاقات المتشابكة بين التجارة والمجتمع وفهم تكلفة الآثار البيئية والاجتماعية لتلك الشركات.

المبحث الرابع / الجانب التطبيقي

تمهيد

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى التأكد من صدق الاستبانة بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لعينة البحث واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (SPSS 22.0) الإحصائي.

أولاً: أسلوب جمع البيانات:

إضافةً إلى الأبحاث والدراسات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث فقد تم البحث في جانب العملي باستخدام أسلوب الاستبانة في جمع البيانات وقد اشتملت هذه الاستبانة على أسئلة تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي.

ثانياً: وصف عينة البحث:

أختار الباحثون مجموعة من الشركات الأعمال العاملة في إقليم كردستان (شركات الصناعية، شركات التجارية، والبنوك) في مدينة السلیمانیة، أربیل، دهوك، و حلبجة، وقد اعتمد الباحثون عينة من اصحاب المناصب الادارية الذين يمتلكون معلومات عن المحاسبة الإجتماعية والتدقيق الاجتماعي، ومن الجدير بالذكر أن الباحثون قاموا بتوزيع (٣٥) استمارة على الأفراد المبحوثين في الشركات وتم استرجاع (٢٨).

ثالثاً: اختبار مصداقية البيانات:

تم تحليل مدى توفر الثبات الداخلي (المصدقية) في استبانة الدراسة الذي يبين قوة الترابط او التماسك بين فقرات الاستبانة ووفقا للجدول التالي:

جدول رقم (١): اختبار مصداقية اداة الدراسة

المحاور الدراسة	عدد العبارات	الثبات	الصدق
المحور الاول	10	0.84	0.91
المحور الثاني	10	0.85	0.92
المحور الثالث	10	0.86	0.93
المجموع	30	0.94	0.96

المصدر (من إعداد الباحثين)

ويتضح من الجدول اعلاه توفر الثبات و الصدق في اداة الدراسة، والذي بلغ و لجميع اسئلة الاستبانة بنسبة حوالي (94% و 96%) على التوالي، و لجميع اسئلة محور الاول بنسبة حوالي (84% و 91%) على التوالي، و ايضا لجميع اسئلة محور الثاني بنسبة حوالي (85% و 92%) على التوالي، وجميع اسئلة محور الثالث بنسبة حوالي (86% و 93%) على التوالي، مما يعني ان الاداة تتصف بقيمة ثبات و صدق عالية جدا بمجموعها وهي كذلك في تفاصيلها و كما مبين في الجدول المذكور.

رابعاً: الاحصاء الوصفي

أ - الاحصاء الوصفي لبيانات الديموغرافية:

الجدول رقم (٢) الاحصاء الوصفي لبيانات الديموغرافية

المتغيرات	العدد	%	
الجنس	Male	21	75.0
	Female	7	25.0
	Total	28	100.0
العمر	<30	9	32.1
	30-60	14	50.0

17.9	5	>60	
100.0	28	Total	
28.6	8	deploma F	التأهيل العلمي
14.3	4	deploma A	
39.3	11	bachelor	
14.3	4	master	
3.6	1	other	
100.0	28	Total	
25.0	7	management	التخصص العلمي
28.6	8	accounting	
7.1	2	banking	
21.4	6	economy	
10.7	3	G.managment	
3.6	1	computer	
3.6	1	other	
100.0	28	Total	
21.4	6	director	نوع الوظيفة
14.3	4	assit.Ditrector	
25.0	7	Department Direc	
39.3	11	part response	
100.0	28	Total	
28.6	8	<10	سنوات الخدمة
57.1	16	10-30	
14.3	4	>30	
100.0	28	Total	

المصدر (من إعداد الباحثين)

من الجدول أعلاه تبين لنا بأن عينة البحث ذات الشهادات عليا تبدأ بالدبلوم وتنتهي بالماجستير بالإضافة إلى التخصص المطلوب بالنسبة لعينة البحث حيث العينة الكبرى هم من من المحاسبين، وهذه العينة هي عينة المقصودة لأنه يمتلكون معلومات عن المحاسبة الإجتماعية والتدقيق الاجتماعي، وهذا بحد ذاته هو دعم للبحث ومصداقيته.

ب - الاحصاء الوصفي للمحور الاول للمتغير (المحاسبة الاجتماعية)

الجدول (٣): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل اختلاف لفقرات المحور (المحاسبة الإجتماعية)

الاهمية النسبية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الفقرات
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
				%	%	%	%	%	
85.71	17.48	0.75	4.29	12.00	13.00	2.00	1.00	0.00	1
				42.9	46.4	7.1	3.6	0.0	
80.71	18.11	0.73	4.04	7.00	16.00	4.00	1.00	0.00	2
				25.0	57.1	14.3	3.6	0.0	
67.86	25.33	0.86	3.39	2.00	12.00	9.00	5.00	0.00	3
				7.1	42.9	32.1	17.9	0.0	
67.86	28.77	0.98	3.39	3.00	12.00	6.00	7.00	0.00	4
				10.7	42.9	21.4	25.0	0.0	
69.29	34.05	1.18	3.46	8.00	4.00	10.00	5.00	1.00	5
				28.6	14.3	35.7	17.9	3.6	
73.57	19.30	0.71	3.68	2.00	17.00	7.00	2.00	0.00	6
				7.1	60.7	25.0	7.1	0.0	
70.00	27.00	0.94	3.50	4.00	11.00	8.00	5.00	0.00	7
				14.3	39.3	28.6	17.9	0.0	
65.71	25.54	0.84	3.29	1.00	12.00	9.00	6.00	0.00	8
				3.6	42.9	32.1	21.4	0.0	
67.14	21.38	0.72	3.36	1.00	11.00	13.00	3.00	0.00	9
				3.6	39.3	46.4	10.7	0.0	
65.71	24.21	0.80	3.29	1.00	11.00	11.00	5.00	0.00	10
				3.6	39.3	39.3	17.9	0.0	
71.36	15.98	0.57	3.57	41.0	119.0	79.0	40.0	1.0	مجموع
				14.6	42.5	28.2	14.3	0.4	

المصدر (من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول رقم (٣)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الاهمية النسبية لكل الفقرات المتعلقة بالمحور المحاسبة الإجتماعية للمتغير (المحاسبة الاجتماعية)، أن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المتغير بلغ (٣,٥٧) والانحراف المعياري البالغ (٠,٥٧) ومعامل الاختلاف (١٥,٩٨%)، والاتجاه العام لهذا المتغير

ککل نحو(أتفق). وتبین أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس(٣)، وهذا يدل على موافقة أفراد المجتمع البحث أن للمتغير (المحاسبة الاجتماعية) له أهمية كبيرة، ونسبة (٥٧,١%) عند مستوى (اتفق)، وفقاً لوجهة نظرهم، وكما أن نسبة (٢٨,٢%) من أفراد عينة البحث غير المتأكدين من ذلك، وأن نسبة (١٤,٧%) عند مستوى (لا اتفق). وتبين من خلال إجابات أفراد عينة البحث أن (X1) هي (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم غير محدد بشكل عام) يأتي في أولوية وبلغت الأهمية النسبية (85.71) و (X2) (المسؤولية الاجتماعية هو إلتزام الشركة تجاه المجتمع العاملة به، وأن هذه الإلتزامات تتسع بإتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم) وتأتي في المرتبة الثانية.

ج - الاحصاء الوصفي للمحور الثاني للمتغير (التدقيق الاجتماعي)

الجدول (٤): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لفقرات المحور (التدقيق الإجتماعي)

المحور	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية					
										العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
										%	%	%	%	%
1	0.00	5.00	12.00	9.00	2.00	3.29	0.84	25.54	65.71					
	0.0	17.9	42.9	32.1	7.1									
2	0.00	4.00	11.00	9.00	4.00	3.46	0.91	26.14	69.29					
	0.0	14.3	39.3	32.1	14.3									
3	0.00	3.00	11.00	10.00	4.00	3.54	0.87	24.47	70.71					
	0.0	10.7	39.3	35.7	14.3									
4	0.00	2.00	9.00	17.00	0.00	3.5٥	0.63	17.70	70.71					
	0.0	٢7.	32.1	60.7	0.0									
5	0.00	7.00	8.00	10.00	3.00	3.32	0.97	29.07	66.43					
	0.0	25.0	28.6	35.7	10.7									
6	0.00	4.00	9.00	14.00	1.00	3.43	0.78	22.63	68.57					
	0.0	14.3	32.1	50.0	3.6									
7	0.00	5.00	9.00	11.00	3.00	3.43	0.90	26.35	68.57					
	0.0	17.9	32.1	39.3	10.7									
8	0.00	2.00	9.00	16.00	1.00	3.57	0.68	18.97	71.43					
	0.0	7.1	32.1	٢57.	3.6									
9	0.00	9.00	4.00	14.00	1.00	3.25	0.95	29.22	65.00					
	0.0	32.1	14.3	50.0	3.6									

70.71	25.61	0.91	3.54	3.00	13.00	9.00	2.00	1.00	10
				10.7	46.4	32.1	7.1	3.6	
68.71	16.30	0.56	3.44	22.0	123.0	91.0	43.0	1.0	مجموع
				7.9	43.9	32.5	15.4	0.4	

المصدر (من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول رقم (٤)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الأهمية النسبية لكل الفقرات المتعلقة للمتغير (التدقيق الاجتماعي)، أن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المتغير بلغ (٣,٤٤) والانحراف المعياري البالغ (٠,٥٦) ومعامل الاختلاف (١٦,٣٠%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (اتفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (٣)، وهذا يدل على موافقة أفراد المجتمع البحث أن للمتغير (التدقيق الاجتماعي) له أهمية كبيرة، ونسبة (٥١,٨%) عند مستوى (اتفق)، وفقاً لوجهة نظرهم، وكما أن نسبة (٣٢,٥%) من أفراد عينة البحث غير المتأكدين من ذلك، وأن نسبة (١٥,٨%) عند مستوى (لا اتفق). وتبين من خلال إجابات أفراد عينة البحث أن كل من (x3)، (x4) و (x10) تأتي في الأولوية (في ظل تنامي العولمة يظهر التدقيق الاجتماعي كمحور ذو أهمية استراتيجية يسمح بمساعدة جميع الأطراف ذات المصلحة)، (من خلال عمل المدقق الخارجي يمكن التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية) و(مهنة التدقيق الاجتماعي تنفذ من خلال معايير محددة متفق عليها وهي لا تختلف الا في التفاصيل عن معايير انجاز مهمة المحاسبة المالية) على التوالي، وبلغت الأهمية النسبية (71.71) لكل منها. و تأتي الفقرة (X8) (يهدف التدقيق الاجتماعي إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمؤسسة لتحديد العقبات والعراقيل و الانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية و تقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلالات و الانحرافات) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت (٧١,٤٣).

د - الاحصاء الوصفي للمحور الثالث للمتغير (الإستفادة من خدمات التدقيق الاجتماعي والحاجة إلى خدماته على المسؤولية الاجتماعية)

الجدول (٥): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف لفقرات المحور الإستفادة من خدمات

التدقيق الاجتماعي والحاجة إلى خدماته على المسؤولية الاجتماعية

المحور	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية					
										العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
										%	%	%	%	%
1	0.00	4.00	9.00	13.00	2.00	3.46	0.82	23.76	69.29					
	0.0	14.3	32.1	46.4	7.1									

jzsb.univsul.edu.iq

75.00	24.30	0.91	3.75	6.00	12.00	7.00	3.00	0.00	2
				21.4	42.9	25.0	10.7	0.0	
63.57	29.19	0.93	3.18	2.00	9.00	9.00	8.00	0.00	3
				7.1	32.1	32.1	28.6	0.0	
62.86	27.84	0.87	3.14	2.00	7.00	12.00	7.00	0.00	4
				7.1	25.0	42.9	25.0	0.0	
70.71	23.28	0.82	3.54	3.00	12.00	10.00	3.00	0.00	5
				10.7	42.9	35.7	10.7	0.0	
60.71	36.81	1.12	3.04	3.00	7.00	8.00	8.00	2.00	6
				10.7	25.0	28.6	28.6	7.1	
65.71	25.54	0.84	3.29	1.00	12.00	9.00	6.00	0.00	7
				3.6	42.9	32.1	21.4	0.0	
56.43	32.89	0.93	2.82	0.00	8.00	9.00	9.00	2.00	8
				0.0	28.6	32.1	32.1	7.1	
67.14	21.38	0.72	3.36	0.00	14.00	10.00	4.00	0.00	9
				0.0	50.0	35.7	14.3	0.0	
69.29	24.98	0.87	3.46	1.00	17.00	4.00	6.00	0.00	10
				3.6	60.7	14.3	21.4	0.0	
66.07	17.46	0.60	3.30	20.0	111.0	87.0	58.0	4.0	مجموع
				7.1	39.6	31.1	20.7	1.4	

المصدر: (من إعداد الباحثين)

يتضح من الجدول رقم (5)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية و معامل الاختلاف و الاهمية النسبية لكل الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (الإستفادة من خدمات التدقيق الاجتماعي والحاجة إلى خدماته على المسؤولية الإجتماعية)، أن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المتغير بلغ (3,30) والانحراف المعياري البالغ (0,60) ومعامل الاختلاف (17,46%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو(أتفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس(3)، وهذا يدل على موافقة أفراد المجتمع البحث أن المحور الثالث (الإستفادة من خدمات التدقيق الاجتماعي والحاجة إلى خدماته على المسؤولية الإجتماعية) له أهمية كبيرة، ونسبة (46,8%) عند مستوى (اتفق)، وفقاً لوجهة نظرهم، وكما أن نسبة (31,1%) من أفراد عينة البحث غير المتأكدين من ذلك، وأن نسبة (22,1%) عند مستوى (لا اتفق). وتبين من خلال إجابات أفراد عينة البحث أن الفقرة (X2) (يقيم المدقق الخارجي النظام المحاسبي المطبق في الشركة) يأتي في الأولوية، حيث بلغت الأهمية النسبية (70,00) ويأتي (X8) (توفير كافة العوامل اللازمة لخلق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية) في المرتبة

الآخيرة من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت (٥٦,٤٣). بمعنى لا توجد الوسائل الكافية أو متوفرة ولكن بشكل القليل لدى الشركة هذا ما يخلق حالة عدم الإنتماء من حيث وجهة نظر المتستجيبين.

من خلال هذا الفصل تم عرض النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الميدانية والتي تهدف إلى معرفة موقف الشركات من المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الإجتماعي، وكذلك استجابة إدارة الشركات لما يبيده مدقق الخارجي من ملاحظات تتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية.

الجدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار لمتغير المحاسبة الاجتماعية على التدقيق الاجتماعي و الجهات المستفيدة

من التدقيق الاجتماعي والمحاسبة الاجتماعية

Beta معلمة	اختبار F		اختبار T		R ²	المتغير
	مستوى المعنوي	المحتسبة	مستوى المعنوي	المحتسبة		
886.٠	0.000	107.21	0.000	10.35	0.81	التدقيق الاجتماعي
681.٠	0.002	11.44	0.002	3.38	0.31	الجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الاجتماعية

المصدر: (من إعداد الباحثين)

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود تأثير ذات دلالة الاحصائية بين المحاسبة الاجتماعية و التدقيق الاجتماعي من الجدول رقم (٦)، بمعامل التحديد (R^2) بلغ (٠,٨١) بمعنى المحاسبة الاجتماعية يمكن أن تفسر (٨١%) من التدقيق الاجتماعي أما (١٩%) الاخرى تعود إلى متغيرات لم تدخل ضمن هذه الدراسة، وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (١٠٧,٢١)، وان قيمة (P-value) لهذا الاختبار يساوي (٠,٠٠٠) والذي اصغر من قيمة دلالة الاحصائية وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية العدم وعلية ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفريضة البديلة التي تنص على (هناك تأثيرات معنوية ذات دلالة إحصائية للمحاسبة الاجتماعية على التدقيق الاجتماعي والجهات المستفيدة من التدقيق الاجتماعي والمحاسبة الاجتماعية). ويستخدم اختبار (t) لتقييم معنوية تأثير المحاسبة الاجتماعية على التدقيق الاجتماعي، ويمكن نقارن قيمة مستوى المعنوي (P-value) مع قيمة دلالة الاحصائية، نلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة للمتغير المذكور يساوي (١٠,٣٥)، وبمستوى المعنوي (٠,٠٠٠)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير المحاسبة الاجتماعية على التدقيق الاجتماعي، وبلغة درجة التأثير للمتغير المذكور الى (٠,٨٨٦)، حيث أنه كلما زاد المحاسبة الاجتماعية بما نسبته مئة في المئة زادت التدقيق الاجتماعي بمقدار (٨٨%)، بمعنى أن التدقيق لها علاقة بالمحاسبة بصورة عامة لذلك المحاسب أن يعطى أهمية بالمحاسبة الاجتماعية برغم المدقق الخارجي يجب أن يهتم بذلك الموضوع.

واظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود تأثير ذات دلالة الاحصائية بين المحاسبة الاجتماعية و الجهات المستفيدة من التدقيق الاجتماعي والمحاسبة الاجتماعية، بمعامل التحديد (R^2) بلغ (٠,٣١) بمعنى هذا المتغير ضعيف

جداً، وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (١١,٤٤)، وان قيمة (P-value) لهذا الاختبار يساوي (٠,٠٠٢) والذي اصغر من قيمة دلالة الاحصائية وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية العدم وعلية ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفريضة البديلة التي تنص على (هناك تأثيرات معنوية ذات دلالة إحصائية للمحاسبة الإجتماعية على التدقيق الإجتماعي والجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية). ويستخدم اختبار (t) لتقييم معنوية تأثير المحاسبة الإجتماعية على الجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية، ويمكن نقارن قيمة مستوى المعنوي (P-value) مع قيمة دلالة الاحصائية، نلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة للمتغير المذكور يساوي (٣,٢٨)، وبمستوى المعنوي (٠,٠٠٢)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير المحاسبة الإجتماعية على الجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية، وبلغت درجة التأثير للمتغير المذكور الى (٠,٦٨١)، حيث أنه كلما زاد المحاسبة الإجتماعية بما نسبته مئة في المئة زادت الجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية بمقدار (٦٨%).

لقد تم التوصل من خلال هذا المبحث إلى: قبول الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: هناك تأثيرات معنوية ذات دلالة إحصائية للمحاسبة الإجتماعية على التدقيق الإجتماعي والجهات المستفيدة من التدقيق الإجتماعي والمحاسبة الإجتماعية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل الباحثون بعد الانتهاء من البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. الشركات في عينة البحث لا تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق توفير بيئية مناسبة والحد من الآثار السلبية التي يسببها نشاطها للبيئة المحيطة عن طريق تخفيض التلوث وتحقيق التنمية الاقتصادية.
٢. لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفدها الشركة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على الشركة تعويض المجتمع عما يستنفذه منها.
٣. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم غير محدد المعالم.
٤. المحاسبة المسؤولية الاجتماعية هو إلتزام الشركة تجاه المجتمع، وأن هذه الإلتزامات تتسع بإتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع.
٥. يساهم التدقيق الإجتماعي في عملية العقلنة الإدارية وفي نظام قيادة المنظمات بالتنسيق مع الأهداف الاستراتيجية لها.

٦. حصل المتغير المستقل التدقيق الإجتماعي للشركات المبحوثة أن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المتغير بلغ (٣,٤٤) والانحراف المعياري البالغ (٠,٥٦) ومعامل الاختلاف (١٦,٣٠%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (أتفق)، ومن ضمنها الفقرة الثامنة المتمثلة من خلال عمل المدقق الخارجي يمكن التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية يظهر أعلى نسبة للوسط الحسابي وبلغ (٣,٥٧)

٧. أظهر الجانب النظري المتمثل من المحمور الثالث (الاستفادة من خدمات التدقيق الإجتماعي والحاجة إلى خدماته على المسؤولية الإجتماعية أن نسبة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المتغير بلغ (٣,٣٠) والانحراف المعياري البالغ (٠,٦٠) ومعامل الاختلاف (١٧,٤٦%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو(أتفق)، ومن ضمنها الفقرة الثانية المتمثلة يقيم المدقق الخارجي النظام المحاسبي المطبق في الشركة يظهر أعلى نسبة للوسط الحسابي وبلغ (٣,٧٥).

ثانياً. التوصيات:

١. متابعة شركات العاملة في إقليم كردستان من قبل اللجان تشكلها الدولة وإلزامها بقوانين أو معايير صادرة من جهات مختصة لتقليل خطر التلوث البيئي.
٢. على الشركات تعويض المجتمع عن الموارد الطبيعية التي تستنفذها الشركة لكون ملكية هذه الموارد للمجتمع.
٣. توفير بيئة صحية للمجتمع من خلال صرف مبالغ مالية له بدلاً من صرفها بعد تلوث البيئة والذي يؤثر سلباً على صحة الأفراد، ومنح الاقسام المحاسبية صلاحية صرف المبالغ بهذا الخصوص مع متابعة الأعمال في الدورات اللاحقة لمقارنة النتائج المرجوة.
٤. متابعة التعليمات الصادرة عن هيئة البيئة ومدى تنفيذها من قبل الشركات كذلك متابعة أعمال المكاتب المختصة عن منح شركات شهادات تؤهلها للقيام بأعمالها ومقارنتها مع الواقع.
٥. وضع نظام للمحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار التي تسببها الشركة نتيجة مزاولة نشاطها.
٦. ضرورة مراعاة المدقق الخارجي للقوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية مثل القوانين والأنظمة التي تفرض التزامات لتعويض التلوث البيئي الناشئ من حوادث الماضية وكذلك القوانين المتعلقة برقابة التلوث أو تخفيض الانبعاث أو التخلص من النفايات.

قائمة المصادر

• المصادر باللغة العربية:

أولاً: الرسائل والأطاريح

١. أبو هرييد، ياسر سعيد، (٢٠١٧)، " دور المسؤولية الإجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية"، دراسة حالة شركة توزيع اكهرباء محافظات غزة، رسالة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى.
٢. الحسن، بوبكر محمد، (٢٠١٤)، " دور المسؤولية الإجتماعية في تحسين أداء المنظمة"- دراسة حالة لمؤسسة نفطال وحدة، رسالة ماجستير في علوم تسيير، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

۳. رحمانی، الزهرة، (۲۰۱۴) " تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة، رسالة ماجستير في علوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
۴. رفيقة، سنيقرة، (۲۰۱۳)، "أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" - دراسة حالة، رسالة ماجستير في علوم تسيير، كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
۵. زكرياء، شرفي، (۲۰۱۵)، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة" - دراسة حالة، رسالة ماجستير في علوم التجارية - محاسبة ومالية، كلية العلوم والاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
۶. الزيباري، أحمد قادر، (۲۰۰۶)، " الإطار الأجرائي المقترح لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية" - دراسة تطبيقية في الشركات العامة لصناعة البطاريات، بحث مقدم إلى عمادة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية، بغداد.
۷. سالم، ندى أولاد، (۲۰۱۶)، "التدقيق الاجتماعي و دوره في تحسين أداء الموارد البشري" - دراسة حالة، رسالة ماجستير في تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
۸. العذاري، محمد عامر راهي، (۲۰۱۷)، "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات"، رسالة ماجستير في المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
۹. كرم، ياسمين حمدان، (۲۰۱۲) " التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة النظر مدقي الحسابات القانونيين في قطاع غزة" - دراسة استكشافية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية- عزة، كلية التجارة.
۱۰. اللولو، محمد سالم، (۲۰۰۹)، "مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة" - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية - عزة، كلية التجارة.

ثانياً: الكتب:

۱. بدوي، محمد عباس، (۲۰۰۰) " المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
۲. حنان، رضوان حلوه، (۲۰۰۳) " بدائل قياس المحاسبي المعاصر"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
۳. سلامة، نبيل فهمي، (۱۹۹۹) " المحاسبة والمراجعة الاجتماعية" مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد.
۴. الفداغ، فداغ، (۲۰۰۸) " مشكلات وحالات محاسبية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. أحمد، د. رزكار علي، و محمد، على عمر، و عبدالكريم، بيشكوة وت عبدالله، (٢٠١٨) " المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و دورها في تحسين نوعية الخدمات المصرفية " - دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية وإدارة كرميان، مجلة جامعة جهان، مجلد (١)، عدد ٢.
٢. الحايك، د. أحمد فيصل خالد، وتوفيق، د. عمر إقبال، و بشايرة، محمد محمود، (٢٠١٥) " التدقيق الإجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدقق الداخليين " - دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعات الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد ٢٣، العدد ١.
٣. سكاك، مراد، (٢٠١١)، " تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات " - دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير، العدد ١١.
٤. عبدالعزيز، جعفر عثمان الشريف، (٢٠١٦)، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، مجلة علوم الإقتصاد، مجلد ١٧، العدد ١.
٥. النعيمات، سعيد مخلد، و حسين، فارس جميل، (٢٠١١)، " دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٨.
٦. نور، د. عبد الناصر، و شاكر، د. منير (٢٠٠٠) " محاسبة المسؤولية الاجتماعية - " ندوة علمية - جامعة الاسراء، عمان - الأردن.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (Internet):

1. www.infotechaccountants.com/topic/ ٥٤١ التدقيق الاجتماعي
2. www.arabinternalauditors.com/vb/showthread.php?761

• المصادر باللغة الانكليزية:

1. Arres, Jean- Marie Peretti et Aline Scouranec, (2009), " institute international de l'audit social & renouvellement, de la CRH", SIDI FREDJ (ALGEIE).
2. Forrest J. S., **the Internal Audit and Activity Based Management**, the CPA Journal, on line Availbe, www.Quesita.com/journas, 1999.

الملحق

استمارة الاستبانة

ت	الفقرة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
	المحاسبة الاجتماعية					
١	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم غير محدد بشكل عام.					
٢	المسؤولية الاجتماعية هو التزام الشركة تجاه المجتمع العاملة به، وأن هذه الالتزامات تتسع بإتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم.					
٣	لا بد للشركة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل في و تحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم.					
٤	تلتزم الشركات بقوانين المجتمع وتشريعاته، والمشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد على اساس الجنس والعرق والدين واللغة.					
٥	من أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية هو الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة.					
٦	لا بد للشركة إن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد.					
٧	تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.					
٨	إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً					

					نجاح قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع)، دعم المجتمع ومساندته، وحماية البيئة، سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة.	٩
					تشير التجارب الدولية إلى أن أهم المزايا التي تعود على الشركات التي تلتزم بمسؤوليتها اتجاه المجتمع تتمثل في تحسين سمعة الشركات، تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي، استقطاب أكفأ العناصر البشرية، بناء علاقات قوية مع الحكومات.	١٠
					التدقيق الاجتماعي	
					يعد التدقيق الاجتماعي الوسيلة الأساسية التي تقوم المدقق الاجتماعي (المدقق الخارجي) الى وضع تشخيص كامل حولة الوضعية الاجتماعية للشركة، من خلال مراجعة ومعرفة ما إذا كان هناك إختلافات بين الوضعية الحالية للشركة والقرارات والإجراءات المتخذة مسبقاً.	١١
					يهدف التدقيق الاجتماعي على مستوى الشركة بصفته وسيلة منهجية لتحسين أداء الموارد البشرية إلى القيام بدراسة وقائية وعلاجية لأوضاع آنية.	١٢
					في ظل تنامي العولمة يظهر التدقيق الاجتماعي كمحور ذو أهمية استراتيجية يسمح بمساعدة جميع الأطراف ذات المصلحة.	١٣
					من خلال عمل المدقق الخارجي يمكن التأكد من مدى إنزام الشركة بالقوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية.	١٤
					التأكد من إن القرارات والممارسات الاجتماعية التي تتخذها الشركة تستند إلى حقائق.	١٥
					يمكن للشركة من التقرير عن أدائها وإنجازاتها الاجتماعية بطريقة مبنية على اثباتات موثقة بدلاً من ادعاءات لا أساس لها.	١٦
					يهدف التدقيق الاجتماعي إلى الفحص النقدي للإحداث و الظروف التي وقعت بسببها وقياسها فهو عمل تحليلي.	١٧

				یهدف التدقیق الاجتماعی إلى رفع فاعلیة أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعیة للمؤسسة لتحديد العقبات و العراقیل و الانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقیقیة و تقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلالات و الانحرافات.	١٨
				التدقیق الاجتماعی تلك الوسیلة المنهجیة الصارمة للتشخیص الاستراتيجی للوضعیة الاجتماعیة للشركات التي يتبعها شخص مستقل للكشف على نقاط القوة و نقاط الضعف.	١٩
				مهنة التدقیق الاجتماعی تنفذ من خلال معايير محددة متفق علیها وهي لا تختلف الا في التفاصيل عن معايير انجاز مهمة المحاسبة المالیة.	٢٠
				الإستفادة من خدمات التدقیق الاجتماعی والحاجة إلى خدماته على المسؤولیة الإجتتماعیة	
				يعتبر التدقیق الاجتماعی وسیلة جد فعالة و إستراتيجية مضمونة النتائج و مثبتة عملیا من خلال العید من التطبيقات التي أقيمت في الدول المتطورة الأورویبیه و الأمريکیة و استحداث خلايا للتدقیق الاجتماعی بالمؤسسات للتوصل لنتائج مرضیة في ما يخص تحسین و رفع فاعلیة و كفاءة تسیر الموارد البشرية.	٢١
				یقیم المدقق الخارجي النظام المحاسبي المطبق في الشركة.	٢٢
				یتحقق المدقق الخارجي من مدى قیام الشركة في خلق حالة من الإشباع والرضا داخل نفوس العملاء عن السلع والخدمات التي تقدمها الشركة لهم.	٢٣
				یتحقق المدقق الخارجي من الناحیة الإجتتماعیة لإداء الشركة.	٢٤
				مستخدمي القوائم المالیة يتوقعون من المدقق ومن باب مسؤولیته الاجتماعیة إن یقدم لهم النصائح فیما يتعلق باحتمال فشل أو تقصیر الشركة تحت التدقیق وأن یكون محل ثقتهم عن منع إصدار القوائم المالیة المضللة.	٢٥
				یراعي المدقق المصلحة العامة للجمهور الذي سيعتمد على اتخاذ قراراته على البیانات المالیة المدققة ومن ثم جعله مسؤولاً عن أي ضرر مادي یلحق بالغير من جراء أي تقصیر أو إهمال مهني.	٢٦

					التطورات في التدقيق الداخلي ترتبط بعوامل مختلفة منها اقتصادية وسياسية واجتماعية، كون عملية التدقيق هي عملية بناء اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به.	٢٧
					توفير كافة العوامل اللازمة لخلق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية.	٢٨
					عملية التدقيق الإجتماعي تؤدي إلى اختيار سياسات التوظيف المناسبة.	٢٩
					التدقيق الاجتماعي يؤدي إلى التحكم الأمثل في التكاليف الإجتماعية.	٣٠

السادة المدراء المحترمون

تحية طيبة..

الاستبانة التي بين أيديكم تهدف إلى دراسة «المحاسبة الاجتماعية: مدخل لدراسة التدقيق الاجتماعي دراسة لعينة من الشركات في إقليم كردستان»، راجين تفضلكم بقراءة جميع فقرات الاستبانة بعناية ووضوح، ونظراً لما نعده فيكم من خبرة وقدرة علمية وكونكم الأقدر على التعامل مع فقرات الاستبانة، لذا نرجو الإشارة بعلامة (✓) تحت الإجابة التي تختارونها، ونود أعلامكم بأن المعلومات التي ستدلون بها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا لا ضرورة لذكر الاسم أو التوقيع على الاستمارة، وأخيراً نتمن جهودكم وتعاونكم معنا.

مع خالص شكرنا وتقديرنا...

الباحثون

أولاً. المعلومات العامة حول المجيب على الاستمارة

أ — الجنس () ذكر () أنثى

ب — العمر

() ٣٠ سنة فأقل

() ٣٠ — ٦٠

() ٦٠ سنة فأكثر

ج — التحصيل الدراسي

() دبلوم فني () بكالوريوس

jzsb.univsul.edu.iq

() دبلوم عالی () ماجستير

() دكتوراه غير ذلك يذكر رجاء.....

د — التخصص العلمي بحسب الشهادة

() إدارة أعمال () محاسبة

() علوم مالية و مصرفية () اقتصاد

() إدارة عامة () حاسوب

غير ذلك يذكر رجاء.....

ه — الموقع الوظيفي الحالي

() مدير () معاون مدير

() مدير قسم () مسؤول شعبة

و — عدد سنوات الخدمة

() اقل من ١٠ سنوات

() ١٠ — ٣٠

() أكثر من ٣٠ سنة

١. المحاسبة المسؤولة الإجتماعية: بأنها إلتزام الشركة تجاه المجتمع العاملة به، وأن هذه الإلتزامات تتسع

بإتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم.

أو // أن المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية تهتم بالمعرفة حول تأثير الشركة ما على المجتمع وكذلك حول علاقة مع

كل أصحاب المصالح وهم كل المجموعات التي تؤثر أو تتأثر بنشاطات الشركة.

٢. التدقيق الإجتماعي: على أنه عملية فحص منظمة أو عملية جمع أدلة والقرائن بصورة منتظمة لتقييم الأداء

الإجتماعي للشركة ممثلاً في البرامج والأنشطة الإجتماعية بهدف التأكد من مدى كفاية وملاءمة الإفصاح في تقارير

الإجتماعية في التعبير عن التزام المنظمة بتنفيذ مسؤولياتها الإجتماعية، ومدى فعالية أداء الشركة لهذه المسؤوليات

في ضوء المعايير المعتمدة والمقبولة، ثم التقرير عن ذلك للأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ القرارات ورسم

السياسات.

